

قانون رقم 12 لسنة 2011

في شأن المساعدات العامة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون (82) لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (22) لسنة 1978 في شأن المساعدات العامة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com

(مادة 1)

يقصد بالكلمات التالية - في حكم هذا القانون - المعنى المبين قرين كل منها :-

- الوزير : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
- الوزارة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .
- الإدارة : الإدارة المختصة بالوزارة بشؤون الرعاية الأسرية .
- الوحدة : الوحدة الاجتماعية .
- اللجنة : لجنة المساعدات العامة .

الأسرة : مجموعة مكونة من زوج وزوجة أو أكثر وأولادهم يقيمون في مسكن واحد ، أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا يقيمون في مسكن واحد .

الأولاد : الأبناء لا يزيد سنهم على واحد وعشرين سنة إلا إذا ثبت استمرارهم في التعليم ، والبنات حتى تاريخ عقد زواجهن .

العائل : الشخص الملزم بالإففاق والرعاية القانونية .

(مادة 2)

تسري أحكام هذا القانون على الأسر والأفراد الكويتيين والكويتية التي تعول أبناءها من غير كويتي ، وذلك في حالة

الطلاق أو وفاة الزوج أو عجزه بشكل دائم عن القيام بأي عمل ، بناءً على تقرير طبي معتمد من الجهات الرسمية ، كما تسري على من يبلغ سن الشيخوخة والفئات الأخرى التي يصدر بتحديداتها وبيان ضوابط وشروط استحقاقها للمساعدة مرسوم أميري .

وتستمر المساعدة للأيتام مستحقي المساعدة الذين توفى والدهم ، وكذلك الكويتيين وفقاً لأحكام البند (2) من المادة (3) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 فيستمر صرف المساعدة

إلى حين حصولهم على الوظيفة أو توافر مصدر رزق آخر وفقاً للقوانين المعمول بها - أيهما أقرب - ويشترط في الفئات السابقة أن يكونوا مقيمين في دولة الكويت .

ويستثنى من هذا الشرط الطلبة أرباب الأسر الذين يتلقون دراستهم بالخارج .

(مادة 3)

استثناء من حكم المادة السابقة ، يجوز للوزير - بناءً على توصية من اللجنة - أن يقرر صرف مساعدة اجتماعية للفئات وفي الحالات الآتية :-

أ- الأسرة الكويتية التي تتعرض لظروف قهريّة تستوجب المساعدة .

ب- المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي التي تتعرض لظروف قهريّة تستوجب المساعدة في غير الحالات المذكورة في المادة السابقة .

(مادة 4)

لاستحق المساعدة - وفقاً لأحكام هذا القانون - عن الأولاد الذين بلغوا السن المقررة قانوناً للإلتحاق بالدارسة ، ولم يشيت التحاقهم بها ، ويشترط الاستمرار في التعليم لمنح هذه المساعدة .

(مادة 5)

يقدم طلب المساعدة إلى الوحدة التي يقيم الطالب في دائرة اختصاصها ويحال - مرفقاً بالمستندات والبحث الاجتماعي الذي قامت به الوحدة عن حالة الطالب - إلى الإدارة لعرضها على اللجنة ، وذلك على الوجه الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة 12)

إذا حصل تغيير في حالة الأسرة ، سواء من حيث العدد أو الدخل ، وجب على من ربطت المساعدة باسمه أو أي فرد من أفراد الأسرة البالغين أو الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل أو الخاضع إخطار الوحدة التابع لها كتابة بهذا التغيير خلال الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية ، ويستمر صرف المساعدة المقررة أصلاً إلى أن يتم تعديلها اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ التغيير ، وإلا جاز للوزارة وقف المساعدة لمدة محددة مع خصم ما صرف زيادة على المستحق من المساعدة التي تقرر وفقاً لما طرأ من تغيير في حالة الأسرة ، ويستثنى من ذلك التغيير الناشئ عن وفاة رب الأسرة أو عائلها فيستمر صرف المساعدة المقررة له لمدة ستة أشهر تعدل بعدها طبقاً لحالة الأسرة .

(مادة 13)

يجوز للوزارة إلحاق مستحق المساعدة بأحد مراكز أو دورات التدريب أو التأهيل المهني ، ويستمر صرف المساعدة المقررة له خلال فترة تدريبه أو تأهيله حتى يلتحق بعمل ، كما تصرف له علاوة تدريب أو تأهيل تحدد بمرسوم ، فإذا امتنع عن الإلتحاق بمركز التدريب أو التأهيل ، جاز للوزارة وقف المساعدة مدة امتناعه ، كما يجوز إسقاط حقه في المساعدة إذا أصر على الرفض .

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز صرف علاوة التدريب أو التأهيل مدة تزيد على خمس سنوات .

(مادة 14)

يجوز للوزارة إلحاق من تستدعي حالتهم من مستحقي المساعدة بإحدى دور الرعاية الاجتماعية أو الصحية ، ويوقف صرف المساعدة لهم خلال فترة إقامتهم في الدار ، وتسري عليهم اللوائح المطبقة على المتحقيقين بالدار .

(مادة 15)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر ، يسقط الحق في المساعدة وتسترد الوزارة ما صرف منها دون وجه حق ، إذا ارتكب مستحق المساعدة فعلاً من الأفعال التالية :

أ- الإدلاء ببيانات غير صحيحة أو حجب بيانات عند إجراء البحث الاجتماعي أو بحث تتبع الحالة ، إذا ترتب عليه تقرير المساعدة أو زيادتها أو الإستمرار في صرفها دون وجه حق .

ب- تزوير محرر رسمي أو استعمال محرر مزور ، يترتب على الأخذ به تقرير المساعدة أو زيادتها أو الاستمرار في صرفها دون وجه حق .

وعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة تعادل قيمة المبلغ الذي صرف له دون وجه حق ، وذلك فضلاً عن التزامه برد هذا المبلغ للوزارة .

(مادة 16)

تشكل اللجنة من المعنيين بالرعاية الأسرية بقرار من الوزير وبين القرار اختصاصاتها وطريقة دعوتها إلى الاجتماع وكيفية

وتنظر اللجنة الطلبات بحسب تاريخ أسبقيتها ، وتصدر اللجنة قراراً باستحقاق المساعدة وقيمتها ومدة صرفها ، أو يرفض الطلب مع بيان الأسباب ، وذلك في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ استيفاء متطلبات الطلب .

(مادة 6)

تستحق المساعدة اعتباراً من تاريخ صدور قرار اللجنة ، وتصرف من الشهر التالي لصدور هذا القرار .

ويجوز صرف المساعدة للولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل أو الخاضع بحكم قضائي أو أكبر أفراد الأسرة المستفيدة من المساعدة سناً ، إذا تبين أن المستحق لا يحسن التصرف في المساعدة ، على أن يتم تحديد ذلك وفقاً لللائحة التنفيذية .

ويجوز للوزارة - بعد دراسة حالة مستحق المساعدة - أن تقوم برعاية أموره المعيشية إذا تبين أن ذلك في مصلحته .

(مادة 7)

يجب في جميع الأحوال تتبع حالات مستحقي المساعدة مرة كل عام على الأقل ، ويكون ذلك بإجراء بحث اجتماعي للوقوف على مدى الاستحقاق واستمرار الحاجة إلى المساعدة ، أو ما يكون قد طرأ من تغيير .

وللجنة أن تصدر قراراً مسبباً بزيادة أو بإنقاص المساعدة أو بوقفها لمدة محددة أو بإسقاطها ، طبقاً لما يسفر عنه البحث الاجتماعي .

(مادة 8)

لطالب المساعدة - الذي صدر قرار من اللجنة برفض طلبه أو بإنقاص المساعدة المقررة له أو بوقفها لمدة محددة أو بإسقاط حقه فيها - أن يتظلم من هذا القرار إلى الوزير في الميعاد وطبقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يخل رفض التظلم بحق التظلم في تعميم طلب جديد للمساعدة ، إذا طرأت أسباب جديدة من شأنها تغيير حالته .

(مادة 9)

إذا انتقل مستحق المساعدة من محل إقامته بصفة دائمة ، وجب عليه إخطار الوحدة التابع لها كتابة بذلك على الوجه وفي الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

(مادة 10)

يسقط حق مستحق المساعدة إذا ثبت أنه يحترف التسول ، ويجوز في هذه الحالة إلحاقه بإحدى دور الرعاية الاجتماعية أو الصحية .

على أنه إذا كان محترف التسول هو رب الأسرة ، فيستمر صرف المساعدة لأسرته ولا يحسب في عداد الأسرة عند تقرير المساعدة في هذه الحالة .

(مادة 11)

تتكون المساعدة من مساعدة أساسية وبدل إيجار . وتحدد بمرسوم فئات المساعدة الأساسية وحدودها والبدلات وكيفية خصم الدخول والإيرادات ، ولا تحسب المكافآت التدريبية أو التعليمية التي يتلقاها الأولاد من الدخول والإيرادات .

التصويت على قراراتها ، ويجوز للجنة إنشاء لجنة فرعية تضم في عضويتها متخصصين من الإدارة تتولى بحث الحالات واعتمادها وفقاً لأحكام هذا القانون .

وينشأ نظام آلي لربط جميع المساعدات والإعانات التي تصرف من المؤسسات والجهات الحكومية والجمعيات الخيرية بالدولة لطالبي ومستحقي المساعدة ، على أن يتم تنفيذ ذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتلتزم الجهات الواردة في الفقرة السابقة بتزويد النظام الآلي بما لديها من معلومات بشأن طالبي ومستحقي المساعدة .

(مادة 17)

تصرف مساعدة إغاثة للأسرة والأفراد لمواجهة النكبات العامة والخاصة ، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بالمساعدات التي تصرف في حالات النكبات العامة .

(مادة 18)

يجوز لمجلس الوزراء - بناءً على عرض الوزير - أن يقرر أية بدلات أو إعانات خاصة للأسرة والأفراد الكويتيين لمواجهة أعباء معينة أو تحقيقاً لأغراض اجتماعية ، عدا ما نص عليه في هذا القانون ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي يضعها .

(مادة 19)

يصدر الوزير اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المنفذة له خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(مادة 20)

يلغى المرسوم بالقانون رقم (22) لسنة 1978 في شأن المساعدات العامة ، ويستمر العمل باللوائح والقرارات التي صدرت تطبيقاً له ، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وذلك إلى أن تعدل أو تلغى وفقاً لأحكامه .

(مادة 21)

يلغى كل نص يتعارض أحكامه مع هذا القانون .

(مادة 22)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 9 شعبان 1432 هـ

الموافق : 10 يوليو 2011 م